

بنك فيصل الإسلامي المصري  
(شركة مساهمة مصرية)  
القوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م  
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

**BDO** خالد وشركاه  
محاسبون قانونيون ومستشارون

**KPMG** حازم حسن  
محاسبون قانونيون ومستشارون

**BDO**

**BDO خالد وشركاه**  
محاسبون قانونيون ومستشارون

**KPMG**

**حازم حسن**  
محاسبون قانونيون ومستشارون

### تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمع

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة  
بنك فيصل الإسلامي المصري (ش.م.م.)

#### المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمع المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" وشركته التابعة (المجموعة) والتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمع للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمع هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمع، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمع في ضوء فحصنا المحدود لها.

#### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمع عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نندي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمع.

#### الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمع المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للمجموعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمع عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمع.

**KPMG حازم حسن**  
محاسبون قانونيون ومستشارون

١٠

مراقب الحسابات

صلاح الدين مسعد المصري

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٦٤"

**KPMG حازم حسن**

محاسبون قانونيون ومستشارون



محمد مرتضى عبد الحميد

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

سجل الجهاز المركزي للمحاسبة رقم ٢٠٨

سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٩١١

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧

**BDO خالد وشركاه**

محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٥ يونيو ٢٠٢١

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة  
في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١ بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	الأصول
٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٩٨٦,٠٣١	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٥,٦٤٧,٣٢٦	١٤,٢٩٩,٩١٦	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٨٣٩,٥٢٧	٨٤٤,٥٧٥	(١٧)	مخزون
٥٣٢,٥٦٩	٥٢٦,٥٧٣	(١٨)	عملاء واوراق قبض بالصافي
٩,٨٠٨,٤٦٦	١٠,٦٠٨,٧١٦	(١٩)	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
			استثمارات مالية
٢٨,٥٧١,٨٨٩	٣٢,٧٩٧,٩٦٦	(٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٤٣٣,٧٦٦	٤٣٨,٤٣٢	(ب/٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
٤٦,٨٤٠,٥٩٦	٤٦,٦٥٤,٩٣٥	(ج/٢٠)	بالتكلفة المستهلكة
٤٥٤,٨٤٩	٤٦١,٢٨٢	(ج/٢٠)	استثمارات في شركات شقيقة
٢,٨٥٤,٤٥٦	٣,١٠٩,٦٧٢	(٢١)	أصول أخرى
٤٧,٦٩٥	٥٢,٥٤٨	(٢٢)	أصول غير ملموسة
١,٨٣٠,٠٢١	١,٨٤٠,٥٨٥	(٢٣)	أصول ثابتة
٢٤,٦٠٧	٢٤,٥٧٢	(٢٤)	استثمارات عقارية
<u>١١٦,٧٤٨,٠٦٧</u>	<u>١٢٠,٦٤٥,٨٠٣</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٤٦٣,٦٧٩	٧٨٣,٢٤١	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١٩٥,٤٧١	٢٢٦,١١٤		قروض طويلة الاجل
٢١١,٢٣٧	٢٣٣,١١٢		موردون و اوراق دفع
٩٦,٨٠٨,٦٩١	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	(٢٦)	الأوعية الادخارية وشهادات الادخار
٣,٠١٢,١٢٤	٣,٠٠٩,٨٧٣	(٢٧)	التزامات أخرى
٢٨,٨٣٥	٥٠,٧٦٤		التزامات ضريبية مؤجلة
٨٦,٠٦٣	٧٤,٢٧٥	(٢٨)	مخصصات أخرى
٦٤٦,٥٣٢	٧٠٦,٨١٢		التزامات ضريبية جارية
<u>١٠١,٤٥٢,٦٣٢</u>	<u>١٠٥,١٠٤,٧٠٨</u>		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٢٩)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٢٩)	أسهم خزينة
٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٤١٣,٤٤٩	(٣٠)	الاحتياطات
٧,٤١٩,٥٢٢	٧,٦١٧,٤٥٩	(و/٣٠)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)
<u>١٤,٨٦٣,٠٢٧</u>	<u>١٥,١٠٧,٨٨١</u>		إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك
٤٣٢,٤٠٨	٤٣٣,٢١٤		الحقوق غير المسيطرة
<u>١٥,٢٩٥,٤٣٥</u>	<u>١٥,٥٤١,٠٩٥</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>١١٦,٧٤٨,٠٦٧</u>	<u>١٢٠,٦٤٥,٨٠٣</u>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .  
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

المحافظ  
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس قطاع الشئون المالية  
صبحي حسين منصور

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة الدخل الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٣١ مارس ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	إيضاح رقم	
٢,١٨٣,٣١٨	٢,٤٦٦,١٦٤		عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة
(١,٢٧٠,٨٤٥)	(١,٢١٤,٠٧٧)		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
٤٧٨,٨٠٢	٦١٦,٤٣٣		المبيعات
(٤١٢,١٢٠)	(٥٢١,٨٠٤)		تكلفة المبيعات
٩٧٩,١٥٥	١,٣٤٦,٧١٦	(٦)	صافي الدخل من العائد والمبيعات
٥٦,٤٢٠	٥٣,١٤٥	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
٦٢٦	-	(٨)	توزيعات الأرباح
(٥٩,١٥٣)	١٣,٧٢٧	(٩)	صافي دخل المتاجرة
١١,٠٥٧	٩,٦١١	(١٠)	ارباح الاستثمارات المالية
(٣٣,١٨٣)	(١٠٥,٢١٦)	(١٠)	(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار
(٢٧٨,٥٤٢)	(٢٩٤,٨٧٥)	(١١)	مصروفات إدارية
(١٠,٠٠٠)	(٣٥,٠٠٠)		الزكاة المستحقة شرعا
(٣٢,٨٤٠)	٣٦,٩٤٣	(١٢)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٦٣٣,٥٤٠	١,٠٢٥,٠٥١		الربح قبل ضرائب الدخل
(١٣٨,١٠٢)	(٤١٩,٣٦٧)	(١٣)	ضرائب الدخل
٤٩٥,٤٣٨	٦٠٥,٦٨٤		صافي أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة
(١١,٩٠٦)	(٢٧,١٤٦)		الحقوق غير المسيطرة
٤٨٣,٥٣٢	٥٧٨,٥٣٨		صافي أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة
٠,٩٨٣	١,٠٧١	(١٤)	نصيب السهم في الربح ( جنيه)

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

المحافظ  
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس قطاع الشؤون المالية  
صبحي حسين منصور

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

٣١ مارس ٢٠٢٠ م	٣١ مارس ٢٠٢١ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٤٨٣,٥٣٢	٥٧٨,٥٣٨	صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل
		<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>
(٢٦١,٨٠٣)	(٨٤,٢٨٧)	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
		<u>بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>
(١٢٩)	(٧٤,٧٨٦)	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٤٢١)	(٢,١٣١)	الخسائر الأتمتانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٢٦٢,٣٥٣)	(١٦١,٢٠٤)	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للفترة
٢٢١,١٧٩	٤١٧,٣٣٤	إجمالي الدخل الشامل للفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

الإجمالي بالآلاف جنيه مصري	الحقوق غير المسيطره بالآلاف جنيه مصري	إجمالي حقوق الملكية بالآلاف جنيه مصري	اسهم الخزينة بالآلاف جنيه مصري	الأرباح المحتجزة وصافي أرباح الفترة بالآلاف جنيه مصري	الاحتياطيات بالآلاف جنيه مصري	رأس المال المدفوع بالآلاف جنيه مصري	إيضاح	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢١ م	
								الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢١ م	الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ م
١٥,٢٩٥,٤٣٥	٤٣٢,٤٠٨	١٤,٨٦٣,٠٢٧	(٩,٨٩٢)	٧,٤١٩,٥٢٢	٣,٢٢٦,٥٢٢	٤,٠٨٦,٨٦٥		٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥
(١٦١,٢٠٤)	-	(١٦١,٢٠٤)	-	-	(١٦١,٢٠٤)	-		-	-
(١٨٠,٢٥٨)	(٣١٨)	(١٧٩,٩٤٠)	-	(١٧٩,٩٤٠)	-	-		-	-
(١٨,٥٦٢)	(٢٦,٠٢٢)	٧,٤٦٠	-	٧,٤٦٠	-	-		-	-
-	-	-	-	(٢٠٥,٥٧١)	٢٠٥,٥٧١	-		-	-
-	-	-	-	(٢,٥٥٠)	٢,٥٥٠	-		-	-
٦٠٥,٦٨٤	٢٧,١٤٦	٥٧٨,٥٣٨	-	٥٧٨,٥٣٨	-	-		-	-
١٥,٥٤١,٠٩٥	٤٣٣,٢١٤	١٥,١٠٧,٨٨١	(٩,٨٩٢)	٧,٦١٧,٤٥٩	٣,٤١٣,٤٤٩	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٣٠)(٢٩)	٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥
١٤,٠٣٩,١٩٨	٣٧٨,٢٧٨	١٣,٦٦٠,٩٢٠	(٩,٨٩٢)	٧,٢٤١,٤٣٧	٣,٣٨٢,٧٠٦	٣,٠٤٦,٦٦٩		٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٠٤٦,٦٦٩
(٢٥٩,٦١٠)	-	(٢٥٩,٦١٠)	-	٢,٧٤٣	(٢٦٢,٢٥٣)	-		-	-
(٧٧٩,٠٦٩)	(٤,٦٨٨)	(٧٧٤,٣٨١)	-	(٧٧٤,٣٨١)	-	-		-	-
(٢,٧٣٢)	-	(٢,٧٣٢)	-	(٢,٧٣٢)	-	-		-	-
-	-	-	-	(٢٧١,٤٥٧)	٢٧١,٤٥٧	-		-	-
-	-	-	-	(٢٨٠)	٢٨٠	-		-	-
٤٩٥,٤٣٨	١١,٩٠٦	٤٨٣,٥٣٢	-	٤٨٣,٥٣٢	-	-		-	-
١٣,٤٩٣,٢٢٥	٣٨٥,٤٩٦	١٣,١٠٧,٧٢٩	(٩,٨٩٢)	٦,٦٧٨,٨٦٢	٣,٣٩٢,٠٩٠	٣,٠٤٦,٦٦٩	(٣٠)(٢٩)	٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٠٤٦,٦٦٩

(\*) التطبيق الأولي للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م من البنك المركزي المصري .

الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	ايضاح رقم	
٦٣٣,٥٤٠	١,٠٢٥,٠٥١		<b>التدفقات النقدية في أنشطة التشغيل</b>
٤٠,٦٧٢	٣٠,٥٢٦		صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
(٥٦,٩٩٠)	٦٩,٤٤٠		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
(٦٩)	(٤٠)	(٢٨)	إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة
(٧٣٩)	(١١,٧٤٨)	(٢٨)	اضمحلال الأصول
(٩٨)	(٩,٦١١)	(٢٠)	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
-	(٤٢٥)	(٢٠)	(رد) مخصصات أخرى
(٦٢٦)	-	(٨)	(أرباح) استثمارات مالية
٦١٥,٦٩٠	١,١٠٣,١٩٣		(أرباح) بيع أصول ثابتة
			توزيعات أرباح
			أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل
			<b>صافي التغيير في الأصول والالتزامات المتداولة</b>
(١٩٩,١٢٩)	(٢٠٨,٥٣٥)	(١٦)	ودائع لدى البنوك
٥,٤٦٣,٥٠٠	(٤٨٢,٨٢١)	(ج/٢٠)	أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
٤٤,٦١٨	(٤,٦٦٦)	(ب/٢٠)	استثمارات مالية الأرباح والخسائر
٣٧,٨٥٧	(٥,٠٤٨)	(١٧)	المخزون
٤٠,٦٣٤	٥,٩٩٦	(١٨)	عملاء وأوراق قبض
٥٨١,٩٢٥	(٩٤٧,٦٧٨)	(١٩)	مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء *
(٤٤٨,١٨٨)	(١٧٨,٧٥٦)	(٢١)	أصول أخرى
٣٤٥,٠٢٤	٣١٩,٥٦٢	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
٥٧٥	٢١,٩٢٩		التزامات ضريبية مؤجلة
(١٢,١١٥)	٢١,٨٧٦		موردون وأوراق دفع
٢,٢٣٩,١٧٨	٣,٢١١,٨٢٦	(٢٦)	أوعية إبحارية وشهادات ادخار
(٢٩٩,٣٢٦)	(٣٥٩,٠٨٧)		ضرائب دخل مسددة
٢٩,٩١٨	(١,٧١٥)	(٢٧)	التزامات أخرى
٨,٤٤٠,١٦١	٢,٤٩٦,٠٧٦		<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)</b>
			<b>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</b>
(٤٦,٣٦٥)	(٥٥,٦٩٧)	(٢٣ ، ٢٢)	(مدفوعات) متحصلات من لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة
-	٢,٣٢٤	(١٢)	متحصلات من (مدفوعات في) إستبعادات أصول ثابتة
٦٢٦	-	(٨)	توزيعات أرباح محققة
٧١,٣٢٣	(٧١,٦٢٦)		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر *
(١٠,٩٥٩)	(٦,٤٣٣)		استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
(٨,٢٩٩,٤٤١)	(١,٩٥٣,٣٥٣)		استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(٨,٢٨٤,٨١٦)	(٢,٠٨٤,٧٨٥)		<b>صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)</b>
			<b>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</b>
(٧,٦٦٧)	٣٠,٦٤٤		متحصلات من (مدفوعات في) قروض طويلة الأجل
(٢٠٤,٠٧٢)	(١٨٠,٤٧٤)		توزيعات الأرباح المدفوعة *
٧,٢١٨	٨٠٦		التغير في الحقوق غير المسيطرة
(٢٠٤,٥٢١)	(١٤٩,٠٢٤)		<b>صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)</b>
(٤٩,١٧٦)	٢٦٢,٢٦٧		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٠,٣٦١,٣٠١	١٦,٨٨٥,٩٩٠		رصيد النقدية وما في حكمها - بداية الفترة
٤٠,٣١٢,١٢٥	١٧,١٤٨,٢٥٧	(٣١)	رصيد النقدية وما في حكمها - نهاية الفترة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة (تابع)  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
٨,٤٧٢,٣٤٩	٨,٩٨٦,٠٣١	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٧,٦٧٩,١٦٩	١٤,٢٩٩,٩١٦	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
١٣,٧٥٧,٩٤٠	٣٧,٥٠١,١٣٦	(٢٠)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(٧,٣٤٤,٧٦٨)	(٧,٩٢١,٣٥٠)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(١٢,٢٥٢,٥٦٥)	(٣٥,٧١٧,٤٧٦)	(٢٠)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
٤٠,٣١٢,١٢٥	١٧,١٤٨,٢٥٧	(٣١)	الإجمالي

معلومات غير نقدية تتمثل فيما يلي :

- \* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:
- لم يشمل التغيير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٦,٥٠٨ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٣٧,٥٩٦ جنيه مصري للعملاء.
  - لم يشمل التغيير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطي القيمة العادلة بمبلغ (١٦١,٢٠٤) ألف جنيه مصري كما تم إضافة مبلغ (٣,١٧٩) ألف جنيه مصري تمثل خسائر بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال الفترة.
  - لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى.
  - الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .



بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٧ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في بورصة القاهرة للأوراق المالية .

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

حصة المجموعة

٩٩,٩٩٤ %

فيصل للاستثمارات المالية

٩٩,٩٠ %

فيصل لتداول الأوراق المالية

٨٩,٠٠ %

صرافة بنك فيصل

٨٥,١٤ % \*

الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية

٥٩,٥٦ %

الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "

٥١,٣٨ %

مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "

٦٦,٢٢ %

القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "

٦٩,٠٠ %

الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية

٦٧,٩٨ %

الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"

٦٤,٠٠ %

الطاقة للصناعات الإلكترونية

٩٩,٩٩٩ %

فيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

\* أدرجت شركة تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

ب - الشركات الشقيقة :

٤٨,٥٧ %

الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية

٤٠,٠٠ %

العربية لأعمال التطهير " أرايس "

٤٠,٠٠ %

أشجار سيتي للتنمية والتطوير

٢٥,٠٠ %

العربية للوساطة في التأمين

٣٢,٧٥ %

المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات

٢٤,٣٠ %

مستشفى مصر الدولي

٢٩,٢٦ %

أرضك للتنمية والاستثمار العقاري

## ٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

### أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع عقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

## التجميع

### ١/ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشر أو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المنكبة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

### ٢ / أ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة على انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

### ٣ / أ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، ويتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

### ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومناخ تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومناخ تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

### ٣ - التغييرات في السياسات المحاسبية

#### تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
  - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
  - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات الائتمان عقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

**المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا**

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ( بدون خصم مخصص الائتمان ) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

**المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان**

تتضمن المرحلة الثانية الأصول الماليه التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر احتساب العوائد على إجمالي القيمه الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هي الخسائر الائتمانية المتوقعه الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

**المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان**  
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.  
طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS ٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار .

#### - الشركات التابعة / الشقيقة

هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافي أصول شركاته الشقيقة .

#### ١ / الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

#### ٢ / الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت .  
يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرية و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.  
ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

#### ٤ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المجمعة المختصرة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة العرض للبنك ، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ( الدولار = ١٥,٧٠٩١ جم في نهاية مارس ٢٠٢١م والدولار = ١٥,٧٣٢١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م ) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :  
- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .  
- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).  
- بنود الدخل الشامل الأخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل

أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر) .  
تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

#### ٥ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية ميوّبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجحات ومضاربات للعملاء) ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثمارات عند الاعتراف الأولي .

#### ١/٥ الأصول المالية الميوّبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

#### ٢/٥ مشاركات ومراجحات ومضاربات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
  - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
  - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

#### ٣/٥ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

#### ٤/٥ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

#### ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المناجزة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترتبة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة

المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .  
إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغيير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغيير في التقدير .

#### - السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

#### ١- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.  
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:  
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.  
- أقل مبيعات من حيث الدورة والقيمة.  
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لميررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

#### ٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.  
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

#### ٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.  
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.  
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.



**وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :**

- هيكله مجموعه من الانشطة مصممه لاستخراج مخرجات محده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

**- المقاصة بين الأدوات المالية**

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

**- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية**

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

\* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

\* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

\* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

#### ١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .  
ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .  
ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .  
وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

#### ٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .  
ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .  
وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

#### ٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

#### ٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

#### - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرايبات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الاسمي حيث أن الفروق بين طريقة العائد الاسمي و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

#### - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

#### - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

#### - اضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

**بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)**  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

- يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:
- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
  - اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاول ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
  - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
  - يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاول بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

**- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:**

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

**- المعايير الكمية:**

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

**- المعايير النوعية:**

**تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر**

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

**تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :**

- إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الاداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
  - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
  - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
  - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
  - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
  - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

#### التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر ونقل عن (٩٠) يوم.  
الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

#### الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.  
الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:  
استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنية / المهمشة،  
الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

#### - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي أنت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

#### - الأصول غير الملموسة

##### ١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنوياً أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

##### ٢- برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .  
ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .  
ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

#### - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :	
المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكاتب وخزائن	١٠ سنوات
آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغييرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .  
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

#### - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغييرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير اضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

#### - الإيجارات

تعتبر كافة عقود للإيجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود إيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :

##### ١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

##### ٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

#### - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

#### - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالتي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .  
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

#### - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

#### - مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .  
وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو إختياري ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملون بتقديم خدمة تعطيهم الحق في تلك الاشتراكات .

#### - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .  
ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

#### - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفروق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

#### - رأس المال

##### ١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

##### ٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

#### - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

#### - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات الماليه بأرقام المقارنه لتتنسق مع اسلوب العرض بالقوائم الماليه المجمعة للفترة الحاليه محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مره ولا يتم اعاده قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م .



#### - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعته من المخاطر مجتمعة معا ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

#### حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
  - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
  - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

#### فئات المخاطر :

- أ- خطر الائتمان : ( بما في ذلك خطر البلد ) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية . وتتضمن أيضاً مخاطر الائتمان مخاطر إخلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضاً بسبب وجود مخاطر التركيز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
- ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
- ج- خطر التشغيل : ( ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
- د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي ( معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات ) .
- هـ - خطر السيولة : يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

## بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.

- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوي ويعمل بالقسم فر يق عمل متنوع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

تقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديدا مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية ( نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية ) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .

تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيرا يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

### - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

## - قياس خطر الائتمان

### التوظيفات والتسهيلات للعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- \* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
  - \* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق ( Exposure at default ) .
  - \* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك	
التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

### أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بورر أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

## - سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق بينود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

### الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- \* الرهن العقاري .
- \* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- \* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

### المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المراجعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

### ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب لل عقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف آخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

### الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

### - سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والنسيهات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

#### - نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بالآلاف جنيه مصرى	طبيعة الأصل
-	اصول عقارية
-	صافي الاضمحلال
<u>(٦,٥٠٨)</u>	بيع فيلا خاصة بالبنك
<u>(٦,٥٠٨)</u>	الإجمالي

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الاخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير عرض المتاجرة.

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

#### إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

- \* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- \* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- \* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- \* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

#### منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

#### هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة. وسعياً نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

#### قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية ( كما في حالة حسابات الاستثمار ) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي ( كما في حالة حقوق المساهمين ) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .



- ادارة رأس المال
- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي
- ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .
- وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :
- الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .
- الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .
- وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

\* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر الفائدة  
يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

\* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)  
- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.

- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.  
استعراض مخاطر وفجوات أسعار الفائدة وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات - إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

\* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.  
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.  
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.

- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببند قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

- تمويلات وتسهيلات للعملاء

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتوار يخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحفوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

٦ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشرحتين التاليتين طبقاً لبازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧ .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الائتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية ورصيد المخصصات في المرحلة الأولى .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		<b>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي و الإضافي):</b>
٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥	رأس المال المصدر والمدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	أسهم خزينة (-)
١,٦٧١,٤١٧	١,٦٧١,٤١٧	الاحتياطيات
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي مخاطر العام
٦,٦١٧,٥٥٤	٦,٦١٧,٦١٥	الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)
-	٣٨٦,٩٤٩	الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية
٥٤٢	٥٣٨	الحقوق غير المسيطرة
(٢٢١,٠٦٨)	(٢٢٦,٥٧٢)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٥٠٥,٦١٦	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
١٣,٩٦١,٣٩١	١٤,١٨١,٦٨٩	إجمالي رأس المال الأساسي و الإضافي
		<b>الشريحة الثانية (رأس المال المساند):</b>
٥٣٦,٣٧٠	٤٩٧,٩٩٠	٤٥% من الزيادة في القيمة المعادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة
٢٢٣,٤٦٩	٢٣١,٧٨٦	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى
٧٥٩,٨٣٩	٧٢٩,٧٧٦	إجمالي رأس المال المساند
١٤,٧٢١,٢٣٠	١٤,٩١١,٤٦٥	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (إجمالي رأس المال)
		<b>الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر:</b>
٤٦,٩٤٠,٧٩٠	٤٧,٤٢٣,٨٧٨	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل
% ٣١,٣٦	% ٣١,٤٤	إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية للقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة ( ٣% ) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.  
كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨م .  
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها ( بسطاً ومقاماً ) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .  
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

**مكونات البسط** يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

**مكونات المقام** يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

**النسبة** يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية ( بعد الاستبعادات ) الى إجمالي تعرضات البنك عن ( ٣% ).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٣,٩٦١,٣٩٠	١٤,١٨١,٦٨٩	<b>أولاً : بسط النسبة</b>
		الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
		<b>ثانياً : مقام النسبة</b>
١١٤,٨٨٤,٢١٧	١١٨,٧٣٠,٣١٣	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٣,٤٦١,٣٥٢	٣,٥٥٥,١٣٤	التعرضات خارج الميزانية
١١٨,٣٤٥,٥٦٩	١٢٢,٢٨٥,٤٤٧	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
% ١١,٨٠	% ١١,٦٠	نسبة الرافعة المالية %

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٦ - صافي الدخل من العائد والمبيعات

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	
		عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:
		البنك المركزي المصري
٩٩١,٨٠١	١٢,١٧٠	البنوك الأخرى
١٠٥,٨٩١	٧٢,٦٩٠	العملاء
٢٨٦,٧٢٢	٢٩٣,٦٠٩	المجموع
١,٣٨٤,٤١٤	٣٧٨,٤٦٩	عائد أدوات دين حكومي
٧٨٧,٣٥٤	٢,٠٧٣,٣٠٤	عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقائمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
١١,٥٥٠	١٤,٣٩١	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
٢,١٨٣,٣١٨	٢,٤٦٦,١٦٤	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
٤٧٨,٨٠٢	٦١٦,٤٣٣	تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:
٢,٦٦٢,١٢٠	٣,٠٨٢,٥٩٧	ودائع وحسابات جارية:
		البنوك
(٢٩,٠١٧)	(١٨,٦٠٧)	العملاء
(١,٢٤١,٨٢٨)	(١,١٩٥,٤٧٠)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
(١,٢٧٠,٨٤٥)	(١,٢١٤,٠٧٧)	تكلفة المبيعات
(٤١٢,١٢٠)	(٥٢١,٨٠٤)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات
(١,٦٨٢,٩٦٥)	(١,٧٣٥,٨٨١)	الصافي الدخل من العائد والمبيعات
٩٧٩,١٥٥	١,٣٤٦,٧١٦	

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	
٧,٨١٩	٥,٦٩٥	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٣,٦٣٤	٤,٠٨٨	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٢,٠١٤	٣,٦١٦	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٤٢,٩٥٣	٣٩,٧٤٦	أتعاب أخرى
٥٦,٤٢٠	٥٣,١٤٥	الأجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	
٥٨٥	-	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٤١	-	صناديق استثمار
٦٢٦	-	الأجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	عمليات النقد الأجنبي
١٢,٩٠٧	٩,٣٩٣	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٧١,٠٤٠)	٢,٦٤٤	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
(١,٠٢٠)	١,٦٩٠	أرباح (خسائر) ادوات حقوق الملكية الأجمالية
<u>(٥٩,١٥٣)</u>	<u>١٣,٧٢٧</u>	

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي
١٠٧	٣٨٩	ارصدة لدى البنوك
(٤٣٨)	(٢)	ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٤٢١	٢,١٣١	ادوات دين بالنكلفة المستهلكة
(٦,٠٢٠)	٨,٧٤٣	مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء
<u>(٢٧,٢٥٣)</u>	<u>(١١٦,٤٧٧)</u>	الأجمالية
<u>(٣٣,١٨٣)</u>	<u>(١٠٥,٢١٦)</u>	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

١١ - مصروفات إدارية

٣١ مارس ٢٠٢٠ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١ م بالآلاف جنيه مصري	
		<b>تكلفة العاملين</b>
		أجور ومرتبات
(١١٠,٩٠٩)	(١٠٥,٦٤٩)	تأمينات اجتماعية
(٥,٣٠١)	(٦,٤١٧)	<b>تكلفة المعاشات</b>
		تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٣,٤٢٦)	(٣,٦٢٥)	
(١١٩,٦٣٦)	(١١٥,٦٩١)	
(١٥٨,٩٠٦)	(١٧٩,١٨٤)	مصروفات إدارية أخرى
(٢٧٨,٥٤٢)	(٢٩٤,٨٧٥)	الأجمالي

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

٣١ مارس ٢٠٢٠ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١ م بالآلاف جنيه مصري	
٤٠,٦٧٢	٣٠,٥٢٦	إهلاك إداري واستهلاك
١٧,١٩٧	٢٤,٠٤٤	مزايا للعاملين
٢٥,٠٨١	٤٤,٨٣٨	اشتراكات ورسوم
٥,٩١٦	٦,٣٦٠	صيانة وتأمين
٢,٠١٧	٣,٤٦٨	مصروفات بريد وسويفت
١٤,٣١٨	٢,٥٥٧	أدوات كتابية ومطبوعات
١٣	-	إيجارات
١٥,٦١١	١,٧١٧	دعاية وإعلان
٢,٤٧٠	٢,٤٧٣	استقبال وضيافة
٤,٥٣١	٣,١٦٤	بدلات سفر وانتقال
٣,٧٢٠	٣,٦١٨	مياه وكهرباء وتليفونات
٥,٠٨٤	٢٨,٥٨٣	إيجار مقر الصارف الآلي وتشغيله
٢,٨٠٠	٥,٦٧٢	مصروفات الدمغة
١٢	-	مصروفات بنكية
٤٢٦	٢٧٤	مصاريف قضائية وتكاليف الحراسة
٦٤١	٦٢١	خدمات اجتماعية
-	٧,٦٧٤	مساهمة تكافلية
١٧,٣٩٧	١٣,٥٩٥	متنوعة
١٥٨,٩٠٦	١٧٩,١٨٤	

١٢ - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

٣١ مارس ٢٠٢٠ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١ م بالآلاف جنيه مصري	
(٤٧,١٤٨)	٢,٨١٣	إرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية
-	٤٢٥	ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
(٧٥٣)	(٩٢٦)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
١٤,٣٢٢	٢٣,٢١٩	(مصروف) إيجار تشغيلي
٧٣٩	١١,٤١٢	أخرى
(٣٢,٨٤٠)	٣٦,٩٤٣	رد مخصصات أخرى
		الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

١٣ - (مصرفات) ضرائب الدخل

٣١ مارس ٢٠٢٠م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	
(١٣٨,١٠٢)	(٤١٩,٣٦٧)	ضرائب الدخل الحالية
(١٢٥,٧٥١)	(٣٨٠,٤٧٢)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
(١٢,٣٥١)	(١٥,٤٢٠)	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠% *
-	(٢٣,٤٧٥)	ضرائب دخل جارية
(١٣٨,١٠٢)	(٤١٩,٣٦٧)	إيرادات ضريبية مؤجلة
		الإجمالي

\* تمثل ضرائب على إيرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية .

وفيما يلي الموقف الضريبي :

وفيما يلي الموقف الضريبي :

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م .
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ , تم تقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانوناً وجارى الفحص حالياً .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٠ , يتم حالياً اعداد الإقرار الضريبي و سيتم تقديمه في المواعيد المحددة قانوناً .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م .
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/٠١/٠١ حتى ٢٠٢١/٠٣/٣١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانوناً ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م .
- بنسبة لعامي ٢٠١٩,٢٠٢٠ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه و تم الفحص و لم يتم الاخطار بنتيجة الفحص حتى تاريخه .
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/٠١/٠١ حتى ٢٠٢١/٠٣/٣١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه .

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٠ م , وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بالنسبة لشركات البنك

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً .

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً .

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً .

خامساً : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً .



بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

١٤ - نصيب السهم في الربح (جنيه)

٣١ مارس ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	صافي أرباح الفترة
٤٨٣,٥٣٢	٥٧٨,٥٣٧	حصة العاملين
(٤٦,٢٥٠)	(٣٢,٥٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة
(٤,٥٠٠)	(٣,٧٥٠)	
٤٣٢,٧٨٢	٥٤٢,٢٨٧	
٤٤٠,١٩٧	٥٠٦,٢٢٦	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
٠,٩٨٣	١,٠٧١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	نقدية
١,١٤٩,٨٧٢	١,٠٦٤,٦٨١	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٧,٧١٥,٠٠٤	٧,٩٢٣,٥٣٣	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٢,٥٧٦)	(٢,١٨٣)	الإجمالي
٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٩٨٦,٠٣١	أرصدة بدون عائد
٢,٧٦٩,١٤٣	٦,١٨٣,٨٠٣	أرصدة ذات عائد
٦,٠٩٣,١٥٧	٢,٨٠٢,٢٢٨	الإجمالي
٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٩٨٦,٠٣١	أرصدة متداولة
٢,٧٦٩,١٤٣	٢,٨٠٨,٨٣٨	أرصدة غير متداولة
٦,٠٩٣,١٥٧	٦,١٧٧,١٩٣	الإجمالي
٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٩٨٦,٠٣١	

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية
٢٠٧,٨٥١	٢٨٣,٤٨٦	ودائع (مضاربات)
١٥,٤٤٧,٤٨٩	١٤,٠١٨,٩٦٤	يخصم : الإيرادات المقدمة
(٧,١٧٥)	(١,٦٩٦)	يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٨٣٩)	(٨٣٨)	الإجمالي
١٥,٦٤٧,٣٢٦	١٤,٢٩٩,٩١٦	البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
-	٩٠٠,٠٠٠	بنوك محلية
١٢,٦٠٨,٤٣٣	١٠,٢٧١,٨٨٢	بنوك خارجية
٣,٠٣٨,٨٩٣	٣,١٢٨,٠٣٤	الإجمالي
١٥,٦٤٧,٣٢٦	١٤,٢٩٩,٩١٦	أرصدة بدون عائد
١٢٦,٣٠٨	١٦٠,٠٠٤	أرصدة ذات عائد
١٥,٥٢١,٠١٨	١٤,١٣٩,٩١٢	الإجمالي
١٥,٦٤٧,٣٢٦	١٤,٢٩٩,٩١٦	أرصدة متداولة
١٥,٥٣١,٦٢٣	١٤,١٦٨,١٩٢	أرصدة غير متداولة
١١٥,٧٠٣	١٣١,٧٢٤	الإجمالي
١٥,٦٤٧,٣٢٦	١٤,٢٩٩,٩١٦	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

١٧ - مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	مخزون خامات
١٢٤,٣٧٣	١٢٤,٣٣٠	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
٢٧٠,٤٦٤	٣١١,٦٦٢	مخزون انتاج تام
١٣٥,٧١٠	١١٦,١٦٢	مخزون عقارى
٢٤٥,٩٢٣	٢٤٦,١٤٧	اعتمادات مستندية
٦٥,٦٨٦	٤٨,١٥٨	فروق تقييم مخزون
(٢,٦٢٩)	(١,٨٨٤)	
<u>٨٣٩,٥٢٧</u>	<u>٨٤٤,٥٧٥</u>	

١٨ - عملاء وأوراق قبض بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	عملاء
١٦١,٣٩٣	١٦٣,٤١٢	أوراق قبض
١٣٢,١٨٥	١٠٥,٣٤٧	شيكات برسم تحصيل
٢٦٤,٧٦٦	٢٥٢,٦٠١	عملاء ضمان كميالات معززة
١٢,٨٦٩	٤٠,٣٦٧	
<u>٥٧١,٢١٣</u>	<u>٥٦١,٧٢٧</u>	
(٣٨,٦٤٤)	(٣٥,١٥٤)	يخصم :
<u>٥٣٢,٥٦٩</u>	<u>٥٢٦,٥٧٣</u>	مخصص إضمحلال العملاء
		الإجمالى

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاريات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	تجزئة
٤٤١,٥١٧	٤٣٩,٥٣٩	سيارات
٧٧,٥٧٧	٧٢,٠٤٩	سلع معمرة و اخرى
٦٠٦,١٢٥	٦٨٦,٧٧٤	عقارية
٢١١,١٤٩	٢١٤,١٨٦	موظفين
<u>١,٣٣٦,٣٦٨</u>	<u>١,٤١٢,٥٤٨</u>	اجمالى (١)
٩,٢٢٢,٤٢٧	١٠,٢٩٧,٣٤١	مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٨٧٧,٨٩٥	٨٢٤,٤٥٢	شركات كبيرة و متوسطة
١٨,١٦٥	١٧,٠٤٦	شركات صغيرة
<u>١٠,١١٨,٤٨٧</u>	<u>١١,١٣٨,٨٣٩</u>	شركات متناهية الصغر
١١,٤٥٤,٨٥٥	١٢,٥٥١,٣٨٧	اجمالى (٢)
(١,٠٤٠,٤٤٨)	(١,٢٥٧,٩٨٦)	اجمالى المشاركات و المضاريات و المرابحات للعملاء (٢+١)
(٦٠٥,٩٤١)	(٦٨٤,٦٨٥)	يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنية
<u>٩,٨٠٨,٤٦٦</u>	<u>١٠,٦٠٨,٧١٦</u>	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
		الإجمالى

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

مخصص خسائر الاضمحلال ECL

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ مارس ٢٠٢١ م			
(بالآلاف جنيه مصري)	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
٦٠٥,٩٤١	٤٩٩,٩٨٤	١٠٥,٩٥٧	الرصيد أول الفترة
١٤٢,١٩٠	١٤٠,٦٨٤	١,٥٠٦	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(٣٧,٥٩٦)	(٢٣,٦٩٧)	(١٣,٨٩٩)	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
(٢٥,٧١٢)	(٢٠,٠١٥)	(٥,٦٩٧)	مخصص انتفي الغرض منه
(١٣٨)	(١٣٧)	(١)	فروق تقييم
<u>٦٨٤,٦٨٥</u>	<u>٥٩٦,٨١٩</u>	<u>٨٧,٨٦٦</u>	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م			
(بالآلاف جنيه مصري)	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
٨٦١,١٧٦	٧٣٦,٤٩٨	١٢٤,٦٧٨	الرصيد أول السنة
٢٧٨,٠١٢	٢١٧,١٣٢	٦٠,٨٨٠	عبء الاضمحلال خلال السنة
-	(٢,٥٠٠)	٢,٥٠٠	مناقلة
(٤٢٤,٢٥٣)	(٣٥٤,١٧٥)	(٧٠,٠٧٨)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(١٠٥,٩٣٣)	(٩٣,٩٦٢)	(١١,٩٧١)	مخصص انتفي الغرض منه
(٣,٠٦١)	(٣,٠٠٩)	(٥٢)	فروق تقييم
<u>٦٠٥,٩٤١</u>	<u>٤٩٩,٩٨٤</u>	<u>١٠٥,٩٥٧</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٢٠- استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م  
بالآلاف جنيه مصري

٣١ مارس ٢٠٢١م  
بالآلاف جنيه مصري

أ/٢٠ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

أدوات دين - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون خزانة

أدوات دين أخرى

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)

٢٣,٥٥١,٧٩٩	٢٧,٨٦٨,٥٠٢
١,٣٨٩,١٨٤	١,٣٧٦,٧٣٤
٨٧٤,٧٠٦	٧٩٢,٤٤٨
١,٦٠٧,٣٤٩	١,٦٠٧,٩٣٥
١,١٤٨,٨٥١	١,١٥٢,٣٤٧
<u>٢٨,٥٧١,٨٨٩</u>	<u>٣٢,٧٩٧,٩٦٦</u>

ب/٢٠ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٢)

١٨٢,١٣٩	١٨٤,٨٤٠
٢٥١,٦٢٧	٢٥٣,٥٩٢
<u>٤٣٣,٧٦٦</u>	<u>٤٣٨,٤٣٢</u>

ج/٢٠ - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون الخزانة

عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

عوائد لم تستحق بعد

مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة

إجمالي (أ)

١٢,٠٧٢,١٨١	٩,٨٧٣,٥٠١
(٤٦,٢٤٠)	-
(٢٠٤,٧١٠)	(١٩٢,٠٣٩)
(٤٩,٥٨٣)	(٤٨,٨٢٨)
<u>١١,٧٧١,٦٤٨</u>	<u>٩,٦٣٢,٦٣٤</u>

- أدوات دين أخرى

- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة

إجمالي (ب)

إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)

إجمالي استثمارات مالية (٣+٢+١)

٣٥,١٢٠,٦٤٦	٣٧,٠٦٥,٨٦٣
(٥١,٦٩٨)	(٤٣,٥٦٢)
<u>٣٥,٠٦٨,٩٤٨</u>	<u>٣٧,٠٢٢,٣٠١</u>
<u>٤٦,٨٤٠,٥٩٦</u>	<u>٤٦,٦٥٤,٩٣٥</u>
<u>٧٥,٨٤٦,٢٥١</u>	<u>٧٩,٨٩١,٣٣٣</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

وفيما يلي تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
-	١,٥٣١,٩٠٢
٥,١٧٢,٨٩٦	٣,٠٤٩,٥٠١
١٠,٩٦١,٤٨٢	١٣,٦٨٧,٦٦٥
٨,٩٠٢,٩٤٩	١٠,٩٥٢,١٤١
-	(٤٥,٩٠٢)
(١,٤٨٥,٥٢٨)	(١,٣٠٦,٨٠٥)
<u>٢٣,٥٥١,٧٩٩</u>	<u>٢٧,٨٦٨,٥٠٢</u>

أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم  
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم  
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم  
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم  
عمليات بيع أذون خزانة  
عوائد لم تستحق بعد

إجمالي أذون الخزانة بمحافظ الاستثمارات المالية

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٨٨,٩٥٠	٢٨٠,٩٥٠
١٦٨,١٥٠	-
٦١٨,٥٠٠	٩,٥٩٢,٥٥١
١١,١٩٦,٥٨١	-
(٢٠٤,٧١٠)	(١٩٢,٠٣٩)
(٤٦,٢٤٠)	-
(٤٩,٥٨٣)	(٤٨,٨٢٨)
<u>١١,٧٧١,٦٤٨</u>	<u>٩,٦٣٢,٦٣٤</u>

أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم  
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم  
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم  
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم  
عوائد لم تستحق بعد  
عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء  
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة  
إجمالي أذون الخزانة بمحافظ الاستثمارات المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

٢٠ ح - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢١ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
%٢٤,٣٠	١٣٩,١٧٥	٩٥,٥٤٣	٢٢٠,٧٠٩	١٥٢,٩٩٥	٦٥٩,٦٢٩	مصر	مستشفى مصر الدولي
%٣٢,٧٥	٢٠٤,٩٧٩	١٤٤,٠٠٥	١٧٩,٢٢٢	٧٥,٦٦١	٤٧٤,٩٥٤	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
%٤٠,٠٠	٧٥,٠٣٢	(٩,٦١٩)	٢٨,١٠٣	١,٣٤٧,٩٧٠	١,١٨٤,٦١٠	مصر	أشجار سيتي للتنمية والتطوير
%٢٥,٥١	٤٠,٣٠٦	(٥٠,٧١٥)	١٥,٩٠٨	٤,١٩٠,٦٣٤	٤,١٧٥,٩٧١	مصر	ارضك
%٤٠,٠٠	٢٤٩	١٥	٨٧٥	١٠٣	٧٠٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
%٤٨,٥٧	١,٥٤١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
	٤٦١,٢٨٢						الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
%٢٤,٣٠	١١٥,٩٥٧	١٠٧,٦٨٧	٣٥٧,٦٩٠	٨٩,٥٦٣	٣٨١,٦١٦	مصر	مستشفى مصر الدولي
%٣٢,٧٥	٢٠٤,٩٧٩	١٤٤,٠٠٥	١٧٩,٢٢٢	٧٥,٦٦١	٤٧٤,٩٥٤	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
%٤٠,٠٠	٧٨,٨٧٩	(١٦,٠١١)	١٤٧,٦٣٨	١,٢٣٩,٣٢٧	١,٠٨٨,٦٦٥	مصر	اوراسكوم للإسكان والتعمير
%٢٩,٢٦	٢٩,٢٦	(٤٢,٢٠٨)	٥,٣٩٠	٤,١٤٥,١٧٦	٤,١١٦,٩٢٧	مصر	ارضك
%٤٠,٠٠	٢٤٩	١٥	٨٧٥	١٠٣	٧٠٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
%٤٨,٥٧	١,٥٤١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
	٤٥٤,٨٤٩						الإجمالي

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٢٠/د- ارباح الاستثمارات المالية

٣١ مارس ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري	
٩٨	٣,١٧٩	ارباح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
١٠,٩٥٩	٦,٤٣٢	ارباح استثمارات في شركات شقيقة
١١,٠٥٧	٩,٦١١	الاجمالي

٢١ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري	
١,١٥٩,٤٥٩	١,٠٨٨,٤٩٦	الإيرادات المستحقة
٣٨,٩٧٩	٣٩,٣٣٢	المصروفات المقدمة
٩٥,٢٣٩	١٢٦,١٢٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١٦٩,٣٧٥	١٦٢,٨٦٧	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
٣٠,٣٠٦	٢٧,٣٩٩	التأمينات والعهد
٤٩	٣٣	القرض الحسن
٧٥٥,٣٤٩	٩٨٧,٦٥٥	مشروعات تحت التنفيذ **
٣٦٥,٢١٦	٤٢٥,٩٨٤	أخرى
٢٤٠,٤٨٤	٢٥١,٧٧٧	مسدد تحت حساب الضرائب
٢,٨٥٤,٤٥٦	٣,١٠٩,٦٧٢	الاجمالي

\* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً , ويتم إخطار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م.

\*\* فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري	
٦٨٣,٠٠٣	٩١٥,٥٠٩	فروع تحت التأسيس
٤١,٠٨٣	٤١,٠٨٣	شراء عدد ٢٢ وحدة بمشروع ارضك
٣١,٢٦٣	٣١,٠٦٣	أخرى
٧٥٥,٣٤٩	٩٨٧,٦٥٥	الاجمالي

٢٢ - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري	
٤٠,٥٦٩	٤٧,٦٩٥	رصيد اول الفترة / السنة
٤١,٩٩٣	١٣,٦٥٧	اضافات
(٣٤,٨٦٧)	(٨,٨٠٤)	استهلاك
٤٧,٦٩٥	٥٢,٥٤٨	الاجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م

٢٣ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	الات ومعدات	تحسينات أصول مستأجرة	أراضي وإنشاءات ومرافق	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢,٧٤١,٦٤٠	٣٢١,٠٩٧	٩٩٤,٦٦٥	٩,٥٣٠	١,٤١٦,٣٤٨	التكلفة
(٩٠٩,٦٧٦)	(١١٧,٥٠٢)	(٥٧٧,٩٩٦)	(٤,٦٢٨)	(٢٠٩,٥٥٠)	مجمع الإهلاك
١,٨٣١,٩٦٤	٢٠٣,٥٩٥	٤١٦,٦٦٩	٤,٩٠٢	١,٢٠٦,٧٩٨	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١
١٤٠,١٧٤	٥٩,١٩٦	٢٣,٧٣٧	٦١٥	٥٦,٦٢٦	الرصيد في ٢٠٢٠/١/١
(١٩,٨٠٣)	(٣,٩٨٠)	(١٦٥)	-	(١٥,٦٥٨)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١
(١٢٦,٤٥٩)	(٦٤,٢٩٨)	(٤٤,٠٦٣)	(١,٤٢٣)	(١٦,٦٧٥)	إضافات
٤,١٤٥	٣,٩٨٠	١٦٥	-	-	استبعادات
١,٨٣٠,٠٢١	١٩٨,٤٩٣	٣٩٦,٣٤٣	٤,٠٩٤	١,٢٣١,٠٩١	إهلاك العام
٢,٨٦٢,٠١١	٣٧٦,٣١٣	١,٠١٨,٢٣٧	١,٠١٤٥	١,٤٥٧,٣١٦	اهلاك مستبعد
(١,٠٣١,٩٩٠)	(١٧٧,٨٢٠)	(٦٢١,٨٩٤)	(٦,٠٥١)	(٢٢٦,٢٢٥)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١
١,٨٣٠,٠٢١	١٩٨,٤٩٣	٣٩٦,٣٤٣	٤,٠٩٤	١,٢٣١,٠٩١	الرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١
١,٨٣٠,٠٢١	١٩٨,٤٩٣	٣٩٦,٣٤٣	٤,٠٩٤	١,٢٣١,٠٩١	التكلفة
٤٢,٠٤٢	٨,٥١٦	٦,٤٨٣	٧,٣٧٤	١٩,٦٦٩	مجمع الإهلاك
(١,٨٩٩)	(١,٨٩٩)	٠	٤٢٧	(٤٢٧)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١
(٣٢,٩١٢)	(١٥,٣٤٣)	(١٢,٤١٨)	(٤٣١)	(٤,٧٢٠)	إضافات
١,٨٩٩	١,٨٩٩	-	(٤)	٤	استبعادات
١,٤٣٤	-	-	-	١,٤٣٤	إهلاك الفترة
١,٨٤٠,٥٨٥	١٩١,٦٦٦	٣٩٠,٤٠٨	١١,٤٦٠	١,٢٤٧,٠٥١	اهلاك مستبعد
٢,٩٠٢,١٥٤	٣٨٢,٩٣٠	١,٠٢٤,٧٢٠	١٧,٩٤٦	١,٤٧٦,٥٥٨	تعديلات على مجمع الإهلاك
(١,٠٦١,٥٦٩)	(١٩١,٢٦٤)	(٦٣٤,٣١٢)	(٦,٤٨٦)	(٢٢٩,٥٠٧)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/٣/٣١
١,٨٤٠,٥٨٥	١٩١,٦٦٦	٣٩٠,٤٠٨	١١,٤٦٠	١,٢٤٧,٠٥١	الرصيد في ٢٠٢١/٣/٣١

٢٤ - إستثمارات عقارية

الإجمالي	المباني	الأراضي	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٥,٤٠٠	٧,٠٠٠	١٨,٤٠٠	التكلفة
(٦٥٣)	(٦٥٣)	-	مجمع الإهلاك
٢٤,٧٤٧	٦,٣٤٧	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٤,٧٤٧	٦,٣٤٧	١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢٠/١/١
(١٤٠)	(١٤٠)	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١
٢٤,٦٠٧	٦,٢٠٧	١٨,٤٠٠	تكلفة الإهلاك
٢٥,٤٠٠	٧,٠٠٠	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(٧٩٣)	(٧٩٣)	-	التكلفة
٢٤,٦٠٧	٦,٢٠٧	١٨,٤٠٠	مجمع الإهلاك
٢٤,٦٠٧	٦,٢٠٧	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٤,٦٠٧	٦,٢٠٧	١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢١/١/١
(٣٥)	(٣٥)	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١
٢٤,٥٧٢	٦,١٧٢	١٨,٤٠٠	تكلفة الإهلاك
٢٥,٤٠٠	٧,٠٠٠	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(٨٢٨)	(٨٢٨)	-	التكلفة
٢٤,٥٧٢	٦,١٧٢	١٨,٤٠٠	مجمع الإهلاك
٢٤,٥٧٢	٦,١٧٢	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢١



بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية
٤٦٣,٦٧٩	٣٣٣,٢٤١	ودائع
-	٤٥٠,٠٠٠	الأجمالي
٤٦٣,٦٧٩	٧٨٣,٢٤١	بنوك محلية
٣١٣,٤٣١	٧١٨,٨٢٠	بنوك خارجية
١٥٠,٢٤٨	٦٤,٤٢١	الأجمالي
٤٦٣,٦٧٩	٧٨٣,٢٤١	أرصدة بدون عائد
١٥٠,٢٤٨	٦٤,٤٢١	أرصدة ذات عائد
٣١٣,٤٣١	٧١٨,٨٢٠	الأجمالي
٤٦٣,٦٧٩	٧٨٣,٢٤١	

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات تحت الطلب
٨,٢٠١,٣٢١	٨,٧٠٤,٩٦٨	حسابات لأجل وبإخطار
٥٤,٢٠٠,١٩٤	٥٥,٢٧٦,٣٦٨	شهادات ادخار
٣٤,١٨٩,١٥٢	٣٥,٨٣٠,١٥٩	أخرى *
٢١٨,٠٢٤	٢٠٩,٠٢٢	الأجمالي
٩٦,٨٠٨,٦٩١	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	حسابات مؤسسات
٢,٥٨٠,٣٢٨	٢,٧٥٨,٩٣١	حسابات أفراد
٩٤,٢٢٨,٣٦٣	٩٧,٢٦١,٥٨٦	الأجمالي
٩٦,٨٠٨,٦٩١	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	أرصدة بدون عائد
٨,٤١٩,٣٤٥	٨,٩١٣,٩٩٠	أرصدة ذات عائد متغير
٨٨,٣٨٩,٣٤٦	٩١,١٠٦,٥٢٧	الأجمالي
٩٦,٨٠٨,٦٩١	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	

\* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع أرصدة قدرها ١٠,١٩٦ ألف جنيه مصري مقابل ١٤,٩٠٦ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	عوائد مستحقة
٢,٤١٠,٣٦٢	٢,٤٣٥,٧٥٥	مصروفات مستحقة
١٣,٢٠٥	١٠,٦٩٧	الزكاة المستحقة شرعا
١٣٦,٦٨٩	٣٥,٠٠٠	توزيعات مساهمين
٧٤,٠٧٠	٧٣,٥٣٦	أرصدة دائنة متنوعة
٣٧٧,٧٩٨	٤٥٤,٨٨٥	الإجمالي
<u>٣,٠١٢,١٢٤</u>	<u>٣,٠٠٩,٨٧٣</u>	

٢٨ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة
٣٥,٠٨٣	٨٦,٠٦٣	تعديل رصيد أول الفترة/ السنة
٢,٧٢٢	-	رصيد بعد التعديل
<u>٣٧,٨١٥</u>	<u>٨٦,٠٦٣</u>	فروق تقييم عملات أجنبية
(١٢)	(٤٠)	المستخدم خلال العام
(٢,٧٩٢)	(٣٣٥)	المكون من المخصصات
٨٣,٦٠٠	٢,٥٦٠	مخصصات انتفى الغرض منها
<u>(٣٢,٥٤٨)</u>	<u>(١٣,٩٧٣)</u>	الرصيد في آخر الفترة / السنة
<u>٨٦,٠٦٣</u>	<u>٧٤,٢٧٥</u>	

٢٩ - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٤,٠٨٦,٨٦٥ ألف جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢١م بقيمة اسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

عدد الأسهم	أسهم عادية بالآلاف جنيه مصري	أسهم خزينة بالآلاف جنيه مصري	الإجمالي
٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٩,٨٩٢)	٤,٠٧٦,٩٧٣
٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٩,٨٩٢)	٤,٠٧٦,٩٧٣

- وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ تم تحديد رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصري ، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو مدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون.

- وافقت الجمعية العامة العادية على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك في اجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٨م على توزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ٢٠ % وفقا لعمله المساهمة ممولة من الأرباح المحتجزة و جاري اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل الزيادة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٣٠ - الاحتياطات والأرباح المحتجزة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	احتياطي المخاطر البنكية العام
٨٧,٢٦٣	٨٧,٢٦٣	احتياطي قانوني (عام)
١,٤٤٠,٦١٣	١,٦٤٦,١٨٤	احتياطي رأسمالي *
٢٢,٦٨٣	٢٥,٢٣٣	احتياطي القيمة العادلة
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٥٠٥,٦١٦	احتياطي المخاطر العام
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	إجمالي الاحتياطات في آخر الفترة / السنة المالية
٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٤١٣,٤٤٩	* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

٣٠ / أ - احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
٩٥,١٢٣	٨٧,٢٦٣	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك *
-	-	المحول إلى الأرباح المحتجزة
(٧,٨٦٠)	-	المحول إلى احتياطي المخاطر العام
-	-	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
٨٧,٢٦٣	٨٧,٢٦٣	* طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنوياً بما يعادل ١٠ % من قيمة الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وقآم لديون إذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً للقانون .

٣٠ / ب - احتياطي قانوني (عام)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
١,١٦٩,١٥٦	١,٤٤٠,٦١٣	محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
٢٧١,٤٥٧	٢٠٥,٥٧١	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
١,٤٤٠,٦١٣	١,٦٤٦,١٨٤	٣٠ / ج - احتياطي رأسمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
٢٢,٤٠٣	٢٢,٦٨٣	محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالي
٢٨٠	٢,٥٥٠	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
٢٢,٦٨٣	٢٥,٢٣٣	٣٠ / د - احتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
١,٩٤٦,٨٧١	١,٦٦٦,٨٢٠	(خسائر) التغير في القيمة العادلة
(٢٩٩,٨٥٤)	(١٥٩,٠٧٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين
٨,٢٣٧	(٢,١٣١)	خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (إيضاح ٢٠/د)
١١,٥٦٦	-	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٥٠٥,٦١٦	* المحول للأرباح المحتجزة نتيجة إعادة تبويب احد الأصول لمحفظه استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

٣٠ / هـ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	المحول من احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩
-	-	المحول من الاحتياطي الخاص - انتمان
-	-	المحول من احتياطي المخاطر البنكية العام - انتمان
-	-	اثر التطبيق الاولي للتعليمات
-	-	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	

٣٠ / و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في أول الفترة / السنة
٧,٢٤١,٤٣٧	٧,٤١٩,٥٢٢	المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
٧,٤٦٩	-	توزيعات أرباح
(٧٦٥,٥٦٣)	(١٧٩,٩٤٠)	تسويات شركات تابعة
(٧,٠٥٢)	٧,٤٦٠	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
٧,٨٦٠	-	محول إلى الاحتياطي القانوني
(٢٧١,٤٥٧)	(٢٠٥,٥٧١)	محول إلى الاحتياطي رأسمالي
(٢٨٠)	(٢,٥٥٠)	المحول من الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال
(١,٠٤٠,١٩٦)	-	صافي أرباح الفترة
٢,٢٤٧,٣٠٤	٥٧٨,٥٣٨	صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة
٧,٤١٩,٥٢٢	٧,٦١٧,٤٥٩	

٣١ - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	نقدية
١,١٤٩,٨٧٢	١,٠٦٤,٦٨١	أرصدة لدى البنوك
١٥,٦٤٧,٣٢٦	١٤,٢٩٩,٩١٦	أذون خزانة
٨٨,٧٩٢	١,٧٨٣,٦٦٠	الاجمالي
١٦,٨٨٥,٩٩٠	١٧,١٤٨,٢٥٧	

٣٢ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢١م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال السنوات السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٤٢٢,٥٨٨ ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م متمثلة في ارتباطات عن تعاقبات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	ارتباطات عن توظيفات
١,٠٥٨,٤٨٦	١,١٢٢,٦٥٩	خطابات ضمان
٣٢٠,٦٧٤	١٠٣,٤١٦	اعتمادات مستنديه استيراد
١٣٠,٥٣٤	٩٣,٣٠٤	الإجمالي
<u>١,٥٠٩,٦٩٤</u>	<u>١,٣١٩,٣٧٩</u>	

٣٣ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ مارس ٢٠٢١م	
ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	مشاركات ومراجحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء
٢,٥٧٢	٢,٦٨٥	أول الفترة المالية
٨٨٣	٤٥٩	مشاركات ومراجحات ومضاربات صادرة خلال الفترة
(٧٧٠)	(٦٦)	مشاركات ومراجحات ومضاربات محصلة خلال الفترة
<u>٢,٦٨٥</u>	<u>٣,٠٧٨</u>	آخر الفترة
٣٧٦	٤١٥	عائد المشاركات والمراجحات والمضاربات *

\* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

٣٤ - صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإسترادية في ٣١ مارس ٢٠٢١م بمبلغ ١٨,٦٢٩,٥٧٤ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإسترادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢١م مبلغ ١١٤,٧٠٠ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٤,٢٥ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩٦٩,٥٣٠ وثيقة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)  
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى ( ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.  
وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢١م بمبلغ ٢,٩٤٣,٦٨٠ جنيه مصرى .  
وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢١م مبلغ ٩١,٩٩ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٢٨٥,٧٩٥ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ١٥٠,٤٤٩ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥- أحداث هامة

أ - انتشر فيروس كورونا (١٩ - COVID) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية أحدث انتشار فيروس كورونا (١٩ - COVID) عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية .

نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشى فيروس كورونا (١٩ - COVID) وتحسباً للتباطؤ الاقتصادي المتوقع ، يقوم بنك فيصل الإسلامى المصرى بمراقبة محفظة التسهيلات الائتمانية عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على بيئة الأعمال مما قد ينتج عنه تغيير في المخاطر الائتمانية الخاصة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة سواء على مستوى قطاع التوظيف مع الشركات أو الأفراد علماً بأن الأثر النهائى لجانحة كورونا على الاقتصاد الكلى سواء داخل مصر أو على المستوى الدولى غير محدد بعد.

وبناءً على ذلك سيقوم بنك فيصل الإسلامى المصرى باتخاذ التدابير والاجراءات الاستباقية من خلال تكوين المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير (١٩ - COVID) على محفظة التمويلات وسوف يقوم البنك باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتخفيف الاثار السلبية لفيروس كورونا من خلال تدعيم المخصصات الائتمانية كخطوة احترازية لحين وضوح الاداء الفعلي لمحفظة التسهيلات الائتمانية ، هذا بالإضافة الى أن مصرفنا يقوم بصفة دورية باجراء اختبارات ضغوط بعدة سيناريوهات للوصول الى الأثر المتوقع على ECL .

كذلك يقوم البنك بمراقبة الوضع عن كثب واتخاذ الاجراءات الصحية لضمان سلامة وأمن موظفى البنك دون انقطاع تقديم الخدمات للعملاء ، كذلك تم تفعيل خطة استمرارية الأعمال واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على مستويات الخدمات ، كذلك تم وضع خطة كاملة تشمل جميع الاجراءات الخاصة بمواجهة فيروس كورونا .

ب- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الذي الغى قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ و يسري القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصرى و الجهاز المصرفي المصرى و يلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه و ذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به و لمجلس ادارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة او لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح و القرارات المنفذة لأحكام القانون.